منتـــــدى الحوكـــمة
GOVERNANCE FORUM
1st - 2nd January 2024, Cairo

الحوكمة في قطاع القضاء والنيابة والخدمات القانونية

الدكتور أسامة شوقي

الحوكمة

محتويات المحاضرة

- مفهوم الحوكمة
- أهمية الحوكمة
- أهداف الحوكمة
- مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية
- الحوكمة في قطاع القضاء والنيابة والخدمات القانونية
- مؤشرات الحوكمة
- محددات الحوكمة
- القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية
- توصيات عامة

وعرفتها جمعية المراجعين الأمريكيين بأنها السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المؤسسة الحكومية والتأكد من تحقيق أهدافها وانجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسئول وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة والعدالة في توفير الخدمات وضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسئولين الحكوميين للحد من مخاطر الفساد المالي والادارى.

وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– تعريفا مطوراً آخر للحوكمة عام 2004 بأنه: نظام القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير من خلالها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعل فيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وركز البرنامج على أبعاد هامة في الحوكمة مثل : اللامركزية، توسيع المشاركة، ودور المرأة، مع ربط الحوكمة بالأهداف الإنمائية.

وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما أشمل وأعم للحوكمة وهو مفهوم التنمية الإنسانية إذ يركز على الإنسان بدلا من الدولة. ويرى البرنامج أنه يمكن تعريف الحكم على أنه عملية صنع وتنفيذ القرارات، وبالتالي فهو يتضمن أبعادا رسمية وغير رسمية، كما أن الحكم – من منظور فني - هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الجماعات بما في ذلك من آليات وعمليات يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وتفصيلاتهم والتمتع بحقوقهم القانونية وتسوية خلافاتهم – أي أنها تتركز حول إدارة شئون الدولة والمجتمع في مختلف المجالات.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية بناء السلام والحوكمة الفعالة القائمة على حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال مؤسسات سليمة. وتدعم المؤسسات الخاضعة للمساءلة، والتي يمكن الوصول إليها، تنفيذ وتطبيق سيادة القانون وحقوق الإنسان وبالتالي تعزز القدرة على الحفاظ على السلام الدائم وبناء التنمية المستدامة للجميع . وتحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ملامح أساسية للحوكمة الجيدة مرتبطة بأداء السلطات المختلفة في الدولة لمسئولياتها، فتعرفها على أنها ممارسة السلطات السياسية، الاقتصادية، الإدارية اللازمة لإدارة شئون الدولة" – وتتحدد الحوكمة الجيدة من خلال: المشاركة، الشفافية، المسائلة، سيادة القانون، الكفاءة، المساواة، وغيرها.

أهداف الحوكمة

1. تعزيز ثقة المواطنين وأصحاب العلاقة والقطاع الخاص بالحكومة والجهاز الادارى للدولة وبما يسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
2.
3. تحقيق مبدأ النزاهة والشفافية والعدالة في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة والحد من استغلال السلطة لأغراض شخصية

3- تحقيق مبدأ المساءلة للمؤسسات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين.

4- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والموظفين وغيرهم من أصحاب العلاقة المتأثرين من السياسات والإجراءات الحكومية وزيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي

5-رفع مستوى القدرات التنافسية وبالتالي الحصول على مصادر تمويل تساهم في جهود التوسع والنمو وتوفير فرص عمل وتحقيق الاستقرار المالي للحكومة.

6- المساعدة في تحسين القدرة علي التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية مثل الأزمات.

مبادئ الحوكمة في المؤسسات الحكومية

نشأة وتطور مفهوم الحوكمة في المؤسسات الحكومية يشير إلي مبادئ الحوكمة وخاصة من المفهوم المؤسسي وهي " الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات فى الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد،والسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفاعلية والجودة يرضي المواطنين

وبالتالي يمكن القول بأن للحوكمة ثمانية مبادئ هي المساءلة، المشاركة، الشفافية، سيادة القانون، مكافحة الفساد، الاستجابة، العدالة، الكفاءة والفعالية، وسوف نتعرض لسيادة القانون ومكافحة الفساد والعدالة

مبادئ الحوكمة في الجهاز الإداري للدولة

المساءلة المشاركة الشفافية

سيادة القانون مكافحة الفساد

الاستجابة العدالة الكفاءة والفاعلية

سيادة القانون

يتصرف هذا المفهوم إلي مدى امتثال كافة الأطراف لحكم القانون أو هي درجة التطابق بين سلوكيات وسياسات الفاعلين من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقواعد القانونية

مكافحة الفساد

تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والاجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

العدالة

وهي تنظيم وتقديم الخدمات العامة لكافة الفئات المستهدفة بحيث يمنح الجميع فرصا متساوية للحصول علي الخدمات العامة وكذلك الوظائف العامة وبدون تمييز.

مؤشرات الحوكمة

- مؤشر كفاءة الحكومة
- مؤشر الحكومة المستجيبة
- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
- مؤشر إدارة الاستثمار العام
- مؤشر المحاباة في قرارات مسؤلى الحكومة
- مؤشر عدد المواطنين لكل موظف حكومي

- مؤشر مكافحة الفساد
- مؤشر إنفاذ القواعد التنظيمية
- مؤشر الشفافية في صنع السياسات
- مؤشر المدفوعات غير الرسمية والرشاوى
- مؤشر موازنة التدريب كنسبه من الأجور والمرتبات

مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي تنقسم إلى

1- الاستقرار السياسي وغياب الإرهاب

2- سيادة القانون

3- السيطرة علي الفساد

4- حق التعبير والمسائلة

5- جودة الأطر التنظيمية

محددات الحوكمة

هدف حوكمة الجهاز الإداري:

جهاز إداري كفء وفعال يقدم خدمه متطورة

بيئة تشريعيه و قضائية داعمة للعدالة الناجزة ومكافحه الفساد

جهاز أدارى قادر على محاربه الفساد

مجتمع واعي بخطر الفساد

تعاون إقليمي لمحاربه الفساد

رضا المواطن **ثقة المواطن**

الحوكمة القضائية والنيابية

- حرصت دساتير مصر المتعاقبة على تأكيد استقلال القضاء
- الحوكمة القضائية في أن تضمن الحوكمة استقلاله وعلانية المحاكمة وضمانات القضاة وعدم قابليتهم للعزل وانه لاجريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون وانه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون وان الناس متساوون إمام القانون وإمام القضاء حكاما ومحكومين وان العقوبة شخصية وان المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكم قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع.

- وهذه المبادئ السامية تكون وثيقة لحقوق الإنسان وتمثل قواعد الحوكمة في مجال العدالة بصفة عامة.
- شرعية التجريم والعقاب.
- وقد تجسد مبدأ شرعية التجريم والعقاب حيث يعتبر جزاءا من حوكمة العدل.
- وكفلت القوانين درجات التقاضي لتصحيح الأخطاء التي تقع فيها الأحكام.

الحوكمة القضائية:

- الحوكمة القضائية مصطلح ظهر مع حوكمة الجهاز الادارى للدول.
- ومن ضمن معايير الحوكمة القضائية:
- حوكمة آلية اختيار القضاة وترشيحهم بشكل يضمن سلامة الاختيار من حيث الكفاءة والعدالة والمساواة.
- ضمان معاملة المتخاصمين معاملة واحدة بإفصاح وشفافية.
- معيار تعارض المصالح في الحوكمة القضائية في علاقة القاضي مع الخصوم وكذلك المحامين.

أصحاب المصالح:

- هم المدعون ومقدموا البلاغات الذين يتعاملون مع جهات الضبط وجهات التحقيق والقضاء وهم عنصر مهم من أصحاب المصالح في حوكمة العدل ولابد من تيسير إجراءات ممارسة حقهم النظامي في اللجوء إلى الجهات الرسمية عند وقوع مظلمة أو مواجهة تهديد.
- ومما يحسن مؤشرات الحوكمة أهمية الدقة في تسجيل بيانات الشكوى أو الادعاء.
- وان الجميع متساوون في الانتفاع بالخدمات المقدمة ويقابلون إجراءات موحدة وواضحة.

الحوكمة والخدمات القانونية وتعارض المصالح

- تعايش المجتمعات الاقتصادية لحقبة من الزمن على توظيف الأقارب والأهل والأصدقاء على أسس القرابة والعلاقة والمعرفة لكل شاب حصل على ترخيص مهنه مثل المحاماة.
- هذا الواقع المؤسف لم يكن مقصورا على الشركات العامة بل كنا نراه في اى موقع في مجال الإعمال مثال ذلك رئيس ناد أو جمعية او هيئة.
- واقع مؤسف كان سبب في ضعف الأداء الوظيفي أو المهني.
- وألان أصبحت معظم المؤسسات مقيدة بلائحة للحوكمة تضع أحكاما ملزمة لأخلاقيات العمل وللإفصاح والشفافية والعقوبات المترتبة على الإخلال بها والمساءلة القانونية عند تضارب المصالح ومكافحة الفساد.

- ويسعى مؤشر النزاهة العامة إلى تقييم قدرة المجتمع على السيطرة على الفساد وضمان إنفاق الموارد العامة دون ممارسات فاسدة وكذلك إخضاع حكومتهم للمساءلة وفى هذا السياق يقيس مؤشر النزاهة العامة الجوانب التالية
- الاستقلال القضائي.
- الانفتاح التجاري.

- شفافية الميزانية.
- المواطنة الالكترونية.
- حرية الصحافة.
- وبالتالي فان مؤشر النزاهة العامة يوفر بيانات مفيدة حول قضايا الحوكمة.

الحوكمة الرقمية للقضاء

لم يقتصر إثارة الثورة الرقمية علي الإفراد وحدهم بل امتد التطور إلى أشخاص القانون العام متمثلة في الوزارات والمرافق والمؤسسات الحكومية وتم التحول من النظام التقليدي القائم علي التعامل المباشر مع الإفراد والمؤسسات إلي التعامل الالكتروني عن طريق وسيط رقمي عبارة عن مجموعة من التطبيقات صممت لإتمام كافة المعاملات بسهولة وسرعة

- ومع التحول الرقمي من نظام تقليدي جامد إلي نظام رقمي مرن وسريع يعنى تغيير كلى وشامل في طريقة عمل الحكومات وفي الطريقة التي يحصل بها الموظفون على الخدمات العامة ويشمل هذا التحول كافة الوزارات والمؤسسات ومنها وزارة العدل ومنه التحول الرقمي لمعاملات الشهر العقاري وامتداد التحول الرقمي إلى مرفق القضاء.

- فقد تمكنت العديد من دول العالم من التحول بالقضاء من النظام التقليدي الذي يتسم بالبطيء إلى النظام العصري يقوم على الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال القضاء بما يسهم في تبسيط وتسهيل الإجراءات ويحقق العدالة الناجزة التي تعد من أهم أولويات اى مجتمع.

- اتجهت المنظومة القضائية من وزارة العدل والنيابة العامة والجهات القضائية المختلفة اتجهت بأكملها إلى التحول الرقمي في تقديم الخدمات المختلفة لصالح المواطن من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج الالكترونية واستحداث أنظمة مختلفة لتقديم خدمات التقاضي في ساحات العدالة والتجديد الحبس المتهمين اونلاين وكذلك خدمات الشهر العقاري وتلقى الشكاوى والبلاغات للنيابة العامة وإنشاء مكاتب رقمية بنيابات الأسرة.

إقامة الدعوى عن بعد

- وهى السماح للمحامين بإقامة الدعوى عن بعد من خلال المنصات الالكترونية وسداد الرسوم لتحقيق العدالة الناجزة.
- التقاضي الالكتروني إمام المحاكم الاقتصادية.
- يسمح بتحويل الدعوى ومباشرتها إمام المحاكم الاقتصادية من يدوى إلى الالكتروني من متابعة سير الدعوى من إقامتها وحتى إخطار المتقاضين بالإحكام.

نظام إدارة المحاكم الكترونيا

- فقد تمثل في تطوير دوائر العمل الخاصة بالمحاكم المدنية من خلال تطوير البرامج المستخدمة في إيداع صحف الدعاوى بالمحاكم المدنية ومحاكم الأسرة والمحاكم الاقتصادية ويتيح للمواطن من تقدير الرسوم أليا والاستلام عن الدعاوى والاطلاع عليها واستخراج الشهادة الرسمية منه .

الحوكمة

الامتثال

المقصود به هو وضع اللوائح والقوانين والقواعد في موضع التنفيذ الدقيق إستجابة لمتطلبات القانون والتنظيم والقيام بإجراءات لضمان امتثال أنشطة المؤسسة لتلك اللوائح.

إدارة المخاطر

حسن الإدارة الجيدة للمخاطر تكون بمثابة الدرع الواقى للمؤسسة من تلك المخاطر وتداعياتها بل وتساهم بصورة فعالة ودقيقة في التنبؤ بها وتوقعها والقيام بالإجراءات المناسبة لمعالجتها والحد من خسائرها.

نموذج GRC للبرمجيات

هو عبارة عن حزمة متكاملة من البرمجيات لإدارة مخاطر الحوكمة والامتثال بالمنظمة كما ينطوى على سياسة رئيسية واضحة في سبيل تحقيق أهداف المنظمة.

توصيات عامة:

- التدرج في تطبيق المنظومة لتكون البداية بالقضايا ذات الطابع الاقتصادي والمدني والادارى والدستوري وعدم التسرع في عقد جلسات المحاكم الجنائية عن بعد.
- بدء إعادة النظر في التشريعات الحالية لتتواكب مع المستجدات الحديثة.
- إشراك ذوى الشأن في جميع مراحل التطوير.

- ضمان تكامل الخدمات بين الأجهزة القضائية المختلفة التي تعمل في نفس القضية وتوفير إمكانية لإطراف الدعوى والمحامين لمتابعة جميع إجراءات الدعوى من بوابة موحدة.
- التزام الدولة بالتدريب والتأهيل لجميع إطراف العمل القضاء من قضاة وأعضاء هيئات قضائية ومحامين وموظفين وخبراء.
- التدريب المستمر لكل من يتعامل مع المواطنين يجب ان يكون في مستوى متقدم من فهم مهارات التواصل والتفاوض والتحقيق.
- إنشاء منصة رقمية مفتوحة ومستدامة لكل جهة أو هيئة قضائية لتمكين المتقاضين من متابعة دعواهم.

إنشاء منصة رقمية دائمة لتمكين العامة وبالأخص ذوى الشأن من متابعة الجلسات.

العمل على تامين الأنظمة الالكترونية الجديدة وتوفير جميع عناصر الأمان الرقمي والخصوصية.

بالنسبة لرفع الدعاوى في جميع الجهات القضائية:

اتخاذ إجراءات عاجلة لتمكين المحامين من رفع الدعاوى والتوثيق والإعلان بصورة رقمية وعن بعد وسرعة تعميم التعامل بالتوقيع الالكتروني في جميع الجهات وتنظيم وسيلة رقمية مضمونة للإعلان بالصيغة التنفيذية للحكم وبدء إجراءات تنفيذها.

- إقرار حق المتهم في رفض جلسة تجديد الحبس أو المحاكمة عن بعد وطلب الحضور الشخصي
- تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح لجميع مراحل التقاضي وكذلك مسار الدعوى وحق الاطلاع على البيانات

- وأحب أن أوجه كلمة بشان إدارة المحاكم الكترونيا.
- أن القاضي سيظل كلماته التي تغير من القوانين وتعيد المجتمع إلى رشده بل ويمتد إلى المواقف السياسية والتي تعد عنوانا للعدالة والإنسانية.
- وكذلك مهنة المحاماة التي ستظل بكلماتها الرنانة داخل المحكمة نبراثا للمجتمع باكملة.

أمثلة
أسئلة واستفسارات

متحدون على مكافحة الفساد
UNITED AGAINST CORRUPTION

منتـــــدى الحوكـــمة
GOVERNANCE FORUM
1st - 2nd January 2024, Cairo

شكراً لحسن استماعكم

الدكتور أسامة شوقي